

وزارة العدل قرار وزير العدل رقم ٨٩٥٧ لسنة ٢٠٢١

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري والتوثيق والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق؛

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٩٧ بشأن إنشاء مأمورية الشهر العقاري والتوثيق بمركز الوقف التابع لمكتب الأقصر والمعدل بالقرار الوزاري رقم ٧٠٨٨ لسنة ٢٠١٧ بشأن ضم ودمج مأمورية الشهر العقاري بالوقف مع فرع توثيق الوقف لمكتب الشهر العقاري والتوثيق بقنا؛

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون الشهر العقاري والتوثيق؛

قرار: (المادة الأولى)

إنشاء فرع توثيق باسم (فرع توثيق المراشدة) - مركز الوقف - يتبع مكتب الشهر العقاري والتوثيق بالوقف ويكون مقراً مجمع خدمات المواطنين بقرية المراشدة - مركز الوقف التابع لمحافظة قنا ويقوم بكافة أعمال التوثيق المختلفة فيما عدا ما استوجب القانون إجراءه أمام دائرة الاختصاص المكاني أو النوعي فيظل الاختصاص بشأنه معقوداً لفرع توثيق الوقف مكانيًّا أو لفرع المختص نوعياً.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري، ويُعمل به اعتباراً من ٢٥/١٢/٢٠٢١

صدر في ٢٢/١٢/٢٠٢١

وزير العدل
المستشار / عمر مروان

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢١

١٠٤٩ - ٢٠٢١/١٢/٢٦ - ٢٠٢١/٢٥٥٧٧